

سياسة تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة بالشركة السعودية لتمويل المساكن

1. الهدف من السياسة
2. نظرة عامة
3. تطبيق السياسة
4. حالات تعارض المصالح
5. تعارض المصالح المرتبط بكبار المساهمين
6. تعارض المصالح المرتبط بمجلس الإدارة
7. تعارض المصالح المرتبط بالإدارة التنفيذية ومنسوبي الشركة
8. تعارض المصالح المرتبط بالمراجع الخارجي والداخلي والمستشارين
9. تعارض المصالح المرتبط بأصحاب المصالح الآخرين
10. أحكام إضافية أخرى
11. السرية
12. الإفصاح عن حالات تعارض المصالح
13. الإشراف على التطبيق وحالات مخالفة السياسة
14. مراجعة وتعديل السياسة
15. النشر

حيث أنه من ضمن مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة (المجلس) وضع سياسة مكتوبة وواضحة للتعامل مع حالات تعارض المصالح الواقعة أو المحتمل وقوعها التي يمكن أن تؤثر في أداء أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس أو الإدارة التنفيذية أو غيرهم من العاملين في الشركة السعودية لتمويل المساكن (الشركة) عند تعاملهم مع الشركة أو مع العملاء أو أصحاب المصالح الآخرين ، ويشترط أن تتضمن هذه السياسة المتطلبات المنصوص عليها في مبادئ الحوكمة الرئيسية للمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي وكذلك لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وكذلك نظام الشركات، وفي ضوء ذلك قام المجلس بتطوير هذه السياسة

(1) الهدف من السياسة:

الغرض من هذه السياسة هو بيان السياسات والإجراءات التي تنظم تعارض المصالح لكل من مساهمي الشركة والمجلس واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية وكبار التنفيذيين، والموظفين ومراجعي الحسابات ، والمستشارين وأصحاب المصلحة الآخرين حسب ما تقتضيه الحاجة (ويشار إليهم جميعاً في هذه السياسة "بالأشخاص المعنيين"). كما تهدف هذه السياسة إلى مساعدة "الأشخاص المعنيين" للتعامل مع حالات التعارض وفقاً للمتطلبات القانونية ووفقاً لأهداف المساءلة والشفافية التي تطبقها الشركة في عملياتها.

(2) نظرة عامة:

ينشأ تعارض المصالح في الشركات عندما تتداخل المصالح الشخصية الخاصة للأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو المعنوية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع المصالح العامة للشركة.

إن الشركة السعودية لتمويل المساكن تؤكد وتحترم الواقع المتمثل في أن "الأشخاص المعنيين" قد تكون لديهم مصالح شخصية في تعاملاتهم مع الشركة وأن لهم الحق في المشاركة في مختلف الأنشطة على أن لا يؤدي ذلك بأي شكل من الأشكال إلى التعارض مع المصالح العامة للشركة. وفيما يلي أمثلة لحالات تعارض المصالح أو حالات يمكن أو يحتمل أن ينشأ عنها تعارض المصالح:

1. أن يستخدم أحد الأشخاص المعنيين منصبه أو وظيفته في الشركة السعودية لتمويل المساكن، أو المعلومات، أو فرص الأعمال التي يحصل عليها أثناء عمله أو توليه لمنصب قيادي في الشركة للحصول على منافع شخصية أو لتحقيق فوائد لطرف ثالث؛
2. عندما يقوم أحد "الأشخاص المعنيين" مثل عضو مجلس الإدارة باتخاذ قرار أو الدخول في تعامل أو عملية شراء لصالح الشركة له مصلحة فيها ، ومثال لذلك على سبيل المثال وليس الحصر عندما يقوم أحد "الأشخاص المعنيين" بإنشاء شركة أو يشترك في أي كيان تجاري أو يتولى قيادة أو إدارة أي نشاط مشابه لنشاط الشركة أو يتعلق ويرتبط بنشاط الشركة التمويلي مثل شركات تقييم العقارات أو تسويقها أو عرضها للتسويق.
3. أن يقوم أحد "الأشخاص المعنيين" أو أحد أقاربهم بأي أعمال للموردين أو الموردين من الباطن أو المنافسين.
4. عندما يقوم أحد "الأشخاص المعنيين" أو يرتبط بأعمال أو تكون له مصالح تجارية أو وظيفية أو مهنية قد تجعل من الصعب عليه أداء عمله في الشركة بموضوعية وفعالية.
5. عندما يتلقى أحد "الأشخاص المعنيين"، أو أحد أفراد أسرته، منافع شخصية غير مشروعة أو هدايا بسبب منصبه في الشركة.
6. عندما يقوم أحد "الأشخاص المعنيين" (مثل عضو المجلس) بتقديم استشارات إلى شركة أخرى منافسة للشركة سواء بمقابل أو بدونه إذا كانت طبيعة عملها أو نشاطها مماثل لأحد أنشطة الشركة الرئيسية.
7. التوسط لتوظيف الأقارب والأصدقاء بالشركة أو شركاتها التابعة - ان وجدت - أو التوصية بخصوصهم وفي حال تقدم أحد الأقارب لوظيفة على "الأشخاص المعنيين" عدم التوسط له وترك الأمور تسير وفقاً للإجراءات والسياسات التي تحددها الشركة دون تأثير أو تدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

(3) تطبيق السياسة:

يجب على الشركة وأصحاب المصالح مراعاة القيام بما يكفل ترجيح مصلحة الشركة عند وقوع حالات تعارض المصالح، وفقاً لأفضل الظروف المتاحة ، كما أن على "الأشخاص المعنيين" الامتناع عن التأثير على قرارات الشركة في أي عمل ينشئ عنه تعارضاً محتملاً في المصالح بما في ذلك الامتناع عن التصويت على أي قرار أو أمر يكون خاضعاً لتعارض محتمل في المصالح ، وأن يفصحوا عن أي تعارض للمصالح ينشأ بسبب علاقتهم بالشركة وفقاً لوسائل وطرق الإفصاح التي تحددها هذه السياسة والأنظمة ذات العلاقة في المملكة. تطبق هذه السياسة على أصحاب المصالح المذكورين أدناه:

1. كبار مساهمي الشركة الذين يملكون 5% وأكثر من رأسمال الشركة.
2. أعضاء مجلس إدارة الشركة واللجان المنبثقة عن المجلس.
3. كبار التنفيذيين وموظفي الشركة .

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 سبتمبر 2021م

4. مراجعو الحسابات ومستشاري الشركة.
5. أصحاب المصالح الآخرين وفقاً لما يقتضيه الحال.

(4) حالات تعارض المصالح:

يجب على أصحاب المصالح المشار إليهم في الفقرة أعلاه، الامتناع عن التعامل مع الشركة و/ أو إحدى شركاتها التابعة – ان وجدت - في أي عمل يمكن أن ينشأ عنه تعارضاً محتملاً في المصالح إلا وفقاً للقواعد المضمنة في هذه السياسة والأنظمة والقوانين السارية في المملكة العربية السعودية. ويتمثل تعارض المصالح فيما يلي:

(5) تعارض المصالح المرتبط بكبار المساهمين:

1. تخضع كافة المعاملات والعقود التي تتم مع كبار المساهمين وأقربائهم الذين يملكون 5% فما فوق من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يملكون حصة سيطرة في أي من شركاتها التابعة – ان وجدت - لذات الشروط التي تخضع لها المعاملات التي تتم مع الغير.
2. يتم الإفصاح عن كافة المعاملات التي تتم مع كبار المساهمين وأقربائهم الذين يملكون 5% فما فوق من أسهم الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يملكون حصة سيطرة في أي من شركاتها التابعة – ان وجدت - حسب الأنظمة والقوانين وما نصت عليه هذه السياسات.

(6) تعارض المصالح المرتبط بمجلس الإدارة:

1. لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة – بغير ترخيص من الجمعية العامة وفقاً للضوابط المنصوص عليها بالمادة (71) من نظام الشركات – أو أي تعديل لاحق لها - أن تكون له أي مصلحة (مباشرة أو غير مباشرة) في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.
2. على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة ، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع ، ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن.
3. يبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها بالأعمال والعقود التي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها ، وذلك بعد تحقق مجلس الإدارة من المصلحة الحقيقية أو المحتملة لعضو المجلس لأعمال الشركة أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله وفقاً للضوابط التي يقرها، على أن يتم التحقق من هذه الأعمال بشكل سنوي، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني (المراجع الخارجي للحسابات).
4. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العامة وفقاً للضوابط التي تضعها الجهة المختصة أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة ، أو أن يزاول أي نشاط تجاري مماثل لنشاط الشركة أو مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاط الذي تزاوله.
5. إذا رفضت الجمعية العامة منح الترخيص بموجب المادة (72) من نظام الشركات ، فعلى عضو مجلس الإدارة تقديم استقالته خلال مهلة تحددها الجمعية العامة ، والا غدت عضويته في المجلس منتهية ، وذلك ما لم يقرر عضو المجلس المعنى العدول عن منافسة الشركة أو توفيق أوضاعه طبقاً لنظام الشركات ولوائح الحوكمة الداخلية بالشركة قبل انقضاء المهلة المحددة من قبل الجمعية العامة.

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 سبتمبر 2021م

6. يجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة بنهاية كل سنة مالية وكذلك يجب على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة ان يفصح للمجلس وللجمعية العامة عن أي من حالات تعارض المصالح بينه وبين الشركة ونشاطها ويشمل هذا الإفصاح – وفق الإجراءات و النموذج المقرر من الشركة - مايلي:

- أ- وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة التي يرغب في الترشح لعضويتها.
 - ب- اشتراكه في عمل من شأنه منافسة الشركة او منافستها في أحد الانشطة المرتبط بنشاط الشركة.
7. يحظر على عضو المجلس قبول توكيلات عن المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
8. يجب على المجلس مراعاة متطلبات الاستقلالية وحالات تعارض المصالح وفقاً لما نص عليه نظام الشركات و اللوائح الصادرة من هيئة السوق المالية والبنك المركزي، وذلك عند تعيين المستشارين الماليين ومراجعي الحسابات وغيرهم من مقدمي الخدمات الاستشارية والمالية للشركة.
9. لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين قبول الهدايا من أي شخص طبيعى او معنوي له تعاملات مع الشركة ، إذا كان من شأن تلك الهدايا أن تؤدي إلى تعارض في المصالح.
10. يدخل في مفهوم الاشتراك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو منافستها في أحد فروع النشاط المرتبط بالنشاط الذي تزاوله ما يلي:
1. تأسيس عضو مجلس الإدارة لشركة أو تملكه نسبة مؤثرة لأسهم أو حصص في شركة أو مؤسسة فردية أو أي منشأة أخرى، تزاول نشاطاً من نوع نشاط الشركة أو مرتبطاً بنشاط الشركة أو أي من مجموعتها – ان وجدت
 2. قبول عضوية مجلس إدارة شركة تمويل أخرى أو شركة منافسة للشركة أو مجموعتها – ان وجدت.
 3. حصول العضو على وكالة تسويق أو تقييم عقاري أو ما في حكمها، ظاهرة كانت أو مستترة، لشركة أو مؤسسة أو منشأة أخرى منافسة للشركة أو مرتبطة بنشاط الشركة أو أي من مجموعتها ان وجدت.

7) تعارض المصالح المرتبط بالإدارة التنفيذية ومنسوبي الشركة:

تسعى الشركة لتحقيق أعلى مستويات السلوك المهني من حيث الشكل والمضمون على حد سواء ، وتطلب الشركة من كبار التنفيذيين و كافة موظفيها وأفراد عائلاتهم تجنب المواقف التي تتعارض أو قد تتعارض فيها مصالحهم الشخصية مع مصالح الشركة ، وقد ينشأ تعارض المصالح هذا إذا كان للموظفين أو أفراد عائلاتهم مصالح مالية أو تجارية في الصفقات والعقود التي تتم لحساب الشركة مع المقاولين أو الموردين أو المسوقين والمقيمين العقاريين أو أي شركات أو مؤسسات أو منشآت أخرى أو مع جهات تتعامل مع الشركة أو تسعى للتعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر أو أن تكون هذه الأطراف تنافس الشركة.

يجب أن يتم إبلاغ مجلس الإدارة عن أي أنشطة عمل خارجية يقوم بها أي مسئول تنفيذي بالإدارة، ويجب أخذ المجلس عليها ، وأن يتم الإفصاح عنها حسب الأنظمة والقوانين في هذا الخصوص.

وفي حال أراد الموظف القيام بهذا الأمر ، عليه عرض الأمر على الرئيس التنفيذي للشركة لدراسة الأمر وتقييمه والتوصية بخصوصه للجنة التنفيذية أو لمجلس إدارة الشركة تمهيداً لإصدار القرار المناسب بشأنه.

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 سبتمبر 2021م

ان عدم الإفصاح عن هذه المصالح والحصول على الموافقات المطلوبة عليها يعرض موظفي الشركة وكبار التنفيذيين فيها لإجراءات انضباطية تصحيحية بما يتفق مع نظام العمل السعودي والأنظمة الداخلية للشركة المختصة بمسائل تعارض المصالح.

يجب على الموظف عدم إفشاء الاسرار أو إعطاء المعلومات أو مشاركتها مع أي طرف ثالث سواء كانت جهة خارجية أو موظف آخر بالشركة غير مخول أو مفوض بذلك والتي تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ، والتي يطلع عليها بحكم وظيفته ، ولو بعد تركه الخدمة سواء بقصد تحقيق مكاسب مادية مباشرة أو غير مباشرة له أو لأحد من أفراد عائلته ، أو بدون تحقيق مكاسب مادية.

في حال اكتشاف حالة تعارض يكون أحد موظفي الشركة أو مسؤوليها التنفيذيين طرفاً فيها ، فعلى الشركة معالجة حالة التعارض ولها في سبيل ذلك إن استدعي الأمر :

- أ- تشكيل لجنة من مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الرئيس التنفيذي حسبما يكون الحال ، وذلك لإجراء التحقيق في حالة التعارض.
- ب- يكون للجنة الصلاحيات اللازمة في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التحقق من الحالة كسماع أقوال الأطراف ذوي العلاقة والاطلاع على المستندات المتصلة بالحالة ونحوه.
- ت- تقوم اللجنة بأعداد تقرير بالحالة يتضمن وصف لها والإجراءات التي تم اتباعها في التحقيق ونتائجه وتوصيات اللجنة وترفع التقرير مع كافة المستندات والوثائق الداعمة له لمجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الرئيس التنفيذي أو من يفوض لإصدار قرار فيها، وذلك وفق ما يجيزه نظام العمل السعودي.

(8) تعارض المصالح المرتبط بالمراجع الخارجي والداخلي والمستشارين:

يجب أن يكون مراجعو الحسابات الخارجيين للشركة مستقلين وكذلك يجب المحافظة على استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وادارة الإلتزام بالشركة وتقديم الدعم الكافي لهما للقيام بأعمال المراجعة الداخلية والإلتزام على أن يتبع المراجع الداخلي ومدير ادارة الإلتزام وظيفياً إلى لجنة المراجعة وإدارياً إلى إدارة الشركة. ينبغي عند تعيين أي مستشار مالي أو قانوني أو مراجع خارجي مراعاة حالات تعارض المصالح وما نصت عليه القوانين الصادرة من الجهات الرقابية والنظامية في هذا الخصوص.

(9) تعارض المصالح المرتبط بأصحاب المصالح الآخرين:

تخضع كافة المعاملات والعقود التي تتم مع الموردين والعملاء الآخرين للشركة أو أي من شركاتها التابعة – ان وجدت - لذات الشروط التي تخضع لها المعاملات التي تتم مع الغير من حيث التقييم وعدالة التنفيذ والإفصاح أو التبليغ.

(10) أحكام إضافية أخرى:

إضافة إلى ما سبق ينبغي مراعاة حالات تعارض المصالح التالية لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس ومنسوبي الشركة والتعامل معها وفقاً لما يلي:

1. يحظر على أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والموظفين الإستغلال أو الإستفادة من أي من أصول الشركة أو معلوماتها أو الفرص الاستثمارية المعروضة عليهم ، أو المعروضة على الشركة

- لتحقيق أي مصالح شخصية لهم أو أي أغراض أخرى لا تدخل ضمن أنشطة الشركة ، ويشمل ذلك الفرص الاستثمارية التي تدخل ضمن أنشطة الشركة ، أو التي ترغب الشركة في الاستفادة منها، ويسري الحظر على عضو المجلس الذي يستقيل لأجل استغلال الفرص الاستثمارية – بطريق مباشر أو غير مباشر – التي ترغب الشركة في الاستفادة منها والتي عَلم بها أثناء عضويته بمجلس الإدارة.
2. يُحظر على عضو مجلس الإدارة التصويت على قرار مجلس الإدارة أو الجمعية العامة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.
 3. لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين أو منسوبي الشركة قبول الهدايا من أي شخص له تعاملات تجارية مع الشركة ، إذا كان من شأن تلك الهدايا أن تؤدي إلى تعارض في المصالح.
 4. عندما يقوم عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس باحتمال حدوث تعارض للمصالح ، فإن على ذلك العضو الالتزام بما يلي:
 - عدم المشاركة في المناقشات أو الاستماع لمناقشات المجلس أو اللجنة حول الموضوع الذي له مصلحة فيه ، باستثناء الإجابة على الأسئلة أو الإفصاح عن حقائق جوهرية.
 - الإمتناع عن التصويت على القرارات بعد إخطار المجلس ، وفي جميع الأحوال عندما يقوم المجلس بالتصويت على الموضوع الذي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيه فيجب أن تتم عملية التصويت بطريقة سرية.

(11) السرية:

1. يجب على أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنتبذة عنه إذا لم يكونوا أعضاءً بالمجلس وكذلك كبار التنفيذيين ومنسوبي الشركة ، الحفاظ على سرية المعلومات ذات الصلة بالشركة وأنشطتها وعدم إفشائها إلى أي شخص أو جهة غير مفوض بالإطلاع عليها.
2. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفشوا في غير اجتماعات الجمعية العامة ما وقفوا عليه من أسرار الشركة. ولا يجوز لهم استغلال ما يعلمون به بحكم عضويتهم في تحقيق مصلحة لهم أو لأحد أقاربهم أو للغير؛ وإلا وجب عزلهم ومطالبتهم بالتعويض.

(12) الإفصاح عن حالات تعارض المصالح:

يلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنتبذة عنه وكبار التنفيذيين ومنسوبي الشركة بالإفصاح والتبليغ فوراً عن مصالحهم الشخصية التالية:

1. أي مصلحة في استثمار أو ملكية في نشاط تجاري أو منشأة لها عائد مادي أو تقدم أي خدمات للشركة أو لأي من الشركات التابعة بها – ان وجدت - ، أو يتحصل على أي فائدة من الشركة وشركاتها التابعة أو يستقبل أي خدمات منها خارج نطاق عمله ومهامه الوظيفية.
2. أي نشاط تجاري أو منشأة تقوم بأداء خدمة معينة أو تبحث عن أداء خدمة مع الشركة أو من الشركات التابعة لها – ان وجدت - ، كالبنوك والمسوقين والمقيمين العقاريين وأجهزة الإعلام أو غيرها.
3. أي مصلحة مع زبون ، أو عميل أو أي منشأة أخرى تستقبل خدمة أو أي منفعة من الشركة أو شركاتها التابعة لها – ان وجدت - أو التي تقع ضمن مجموعتها.
4. أي نشاط تجاري ، أو أي عميل أو أي منشأة أخرى في وضع يجعلها تستفيد من أي إجراءات يقوم بها عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين أو الموظف .

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 سبتمبر 2021م

5. المصالح المباشرة وغير المباشرة لعضو مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنتبذة عنه وكبار التنفيذيين وأمين سر مجلس الإدارة وأي من أقاربهم مع الشركة و/أو شركاتها التي التابعة لها - ان وجدت - أو تقديم إقرار سنوي أو عند التعيين ينفي ذلك.
6. لأي عقد أو ترتيب يكون فيه للرئيس التنفيذي أو للمدير المالي أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو لاعضاء اللجان المنتبذة عنه أو منسوبي الشركة أو لأي قريب لهؤلاء مصلحة جوهرية فيه ويكون مهماً لأعمال الشركة أو تقديم إقرار ينفي ذلك.
7. على من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة أن يفصح للمجلس وللجمعية العامة عن أي من حالات تعارض مصالح - وفق الإجراءات المقررة من الهيئة والبنك المركزي -، وتشمل: وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة التي يرغب في الترشح لمجلس إدارتها. واشترائه في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله أو المرتبط بذلك النشاط.

13) الإشراف على التطبيق وحالات مخالفة السياسة:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة من خلال مراجعة الحالات والمعاملات والعقود التي تتم مع أصحاب المصالح أو التي من المحتمل أن تنتوي على حالة تعارض مصالح والرفع بأي توصيات تراها مناسبة إلى مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك يتم الإبلاغ عن أي مخالفة لهذه السياسة وفقاً للإجراءات المحددة في سياسة الإبلاغ عن المخالفات (whistle blowing policy) وسياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح وسياسة النظم.

14) مراجعة وتعديل هذه السياسة:

يعمل بهذه السياسة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، ويقوم المجلس بمراجعة هذه السياسة من فترة إلى أخرى وفقاً لما تقتضيه الحاجة ، ولا تعدل هذه السياسة إلا بموافقة المجلس.

15) النشر :

يتم نشر هذه السياسة من خلال تسليم نسخ منها لأعضاء مجلس الإدارة ولأعضاء اللجان المنتبذة عنه وللإدارة التنفيذية بالشركة كما تنشر على موقع الشركة الإلكتروني وذلك لتمكين الأطراف ذات العلاقة من الاطلاع على هذه السياسة أو من خلال أي وسائل أخرى للنشر يراها مجلس الإدارة مناسبة.